

هجرة الكفاءات العلمية الأسباب والحلول

أ.د. غازي فيصل مهدي
كلية الحقوق / جامعة النهرين

Abstract

It is known that there is an exodus of Iraqi scientific competencies outside the country, which began since the days of the former regime and intensified after the events of 2003 until it became like a bleeding wound that can't heal.

The loss of the country by the great migration of scientific talent is big because it is difficult to compensate or replace them with others, for they are elite and exclusive community leaders in development and prosperity.

In off this dangerous phenomenon, the state must stands a courageous stand, and find out the causes and work seriously on defusing them, and thus prepares the way for the return of competencies scientific .

المقدمة

من المعلوم ان هناك هجرة للكفاءات العلمية العراقية الى خارج البلد ،
ابتدأت أيام النظام السابق وتفاقمت بعد أحداث 2003 حتى كأي بها أصبحت
نزيف جرح لم يندمل ، ان خسارة البلد جراء هجرة الكفاءات العلمية كبيرة

وكبيرة ، لأنه من الصعوبة بمكان تعويض هؤلاء أو استبدالهم بآخرين ، فهم صفوة المجتمع الخالصة وقادته في سكة التطور والازدهار .

وفي قبالة هذه الظاهرة الخطيرة فان على الدولة ان تقف موقفاً شجاعاً ، فتشخص مسبباتها وتعمل جدياً على ابطال مفعولها ، وبالتالي تهيء السبيل لعودة الكفاءات العلمية الى هذا البلد سراعاً حتى تسهم في بنائه وترميم تصدعاته فلقد كاد يهوي في مكان سحيق ولبئس العاقبة .

ان بحثنا هذا محاولة متواضعة لتشخيص أسباب هجرة الكفاءات العلمية واقتراح الحلول لمعالجتها حتى تستوي الأمور على اعوادها مستقيمة كجذوع النخل ، وينطلق الجميع في ساحة البناء فما أحوج البلد اليهم ومأعوزهم لمساهماتهم ، فالأجنبي يخرّب ويهدم ولايعمر ويبني وتلك لعمري حقيقة لايماري فيها أحد .

هذا ولكي لاتكون توطئة البحث طويلة الذيل فتبعث السأم والملل ، فاننا سنقسمه على مطلبين اثنين الأول لأسباب الظاهرة والثاني لحلولها فعسى أن يكون نافعاً ومن الله التوفيق .

المطلب الأول

أسباب هجرة الكفاءات العلمية

يعلم الجميع علم اليقين أن حرية السفر ومغادرة البلاد والعودة اليها مكفولة في المواثيق الدولية والداستير (1) ، كما سعت الدول الى عقد اتفاقية دولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ، دخلت حيز التنفيذ في 2003/7/1 والاتفاقية المذكورة معاهدة دولية شاملة ركزت على حماية حقوق العمال المهاجرين وأكدت الصلة بين الهجرة وحقوق الانسان وهو موضوع من مواضيع السياسة العامة أثار اهتماماً متزايداً على الصعيد الدولي .

هذا وقد عرفت المادة (1/2) من الاتفاقية العامل المهاجر بانه (الشخص الذي سيزاول أو يزاول أو مابرح يزاول نشاطاً مقابل اجر في دولة ليس من رعاياها (2) .

هذا وعلى الرغم من الضمانات التي كفلتها الاتفاقية المذكورة للايدي العاملة الأجنبية فان المهاجر يبقى غريباً في البلد ، لا يتمتع بالحقوق المسطرة في المواثيق والديساتير الا قليلاً.

وعلى أية حال فان هناك اسباباً لهجرة ذوي الكفاءات من العراق لعل أهمها ما يأتي :-
أولاً / الأسباب المادية :

خاض العراق خلال العقود الماضية حروباً عدة ، أتت على ثرواته وجعلت ميزانيته خواءً ، وهذا ما انعكس على رواتب الموظفين خصوصاً في زمن الحصار الجائر الذي ضرب على العراق بعد غزوه للكويت عام 1990 ، حتى أصبحت الرواتب متدنية الى الحد الذي يثير السخرية والاستغراب ، وإزاء وضع كهذا لم يجد أصحاب الكفاءات ملتحداً من ترك وظائفهم ومغادرة البلد طلباً للقامة عيش كريم حفظاً لكرامتهم الاجتماعية التي تراث الكرامة الاقتصادية .

أن منح الموظفين بشكل عام وأصحاب الكفاءات بوجه خاص رواتب مجزية من شأنه أن يحقق الاستقرار النفسي لهم ويجعل ولائهم للبلد فاعلاً ، فالموظف يحتاج الى تأمين متطلبات أساسية أربعة لاستتقيم حياته بدونها ، عبر عنها الحديث الشريف (من ولي لنا امراً فاذا لم يكن متزوجاً فليتزوج واذا لم يكن له مسكن فليتخذ مسكناً واذا لم يكن له مركب فليتخذ مركباً واذا لم يكن له خادم فليتخذ خادماً فمن اعدّ سوى ذلك جاء يوم القيامة غلاماً سارقاً) .

فحاجات الموظف الأساسية استناداً الى الحديث الشريف أربع ، الزواج والسكن والمركب والخادم ، والدولة مسؤولة عن اشباعها ، فان تقاصرت في ذلك وقصرت ، كان المردود سلبياً ، لأن ولاء الموظف سيضعف واندفاعه في العمل سيتلاشى .

ان الأسباب المادية كانت الحاسمة في هجرة ذوي الكفاءات الى خارج البلد لأنهم كانوا تواقين للعمل المجزي والرواتب التي تحقق لهم آمناً واستقراراً وهناك ،فماذا كانت الدولة ستخسر لو انها ضمنت لهم عيشاً رغيداً وجعلتهم اكثر انشداداً لبلدهم وولاءً لشعبهم وامتهم؟

هذا وظل مفعول الأسباب المادية سارياً حتى بعد احداث عام 2003 وتحسن رواتب الموظفين بشكل عام أو قل مضاعفتها مرات ومرات ، لأن ذلك لم يحقق المساواة بين رواتب ذوي الكفاءات في الداخل والرواتب التي يتقاضوها في دول المهجر اذ لم يزل الفارق قائماً .

ثانياً / الأسباب الأمنية :

لقد خيف اصحاب الكفاءات على أنفسهم وذويهم في ظل النظام السابق لأن الاعتقالات كانت تجري عشوائياً والتهمة تساق جزافاً ، وانتهاك الحقوق والحريات مستمراً ، فضاقت صدور المذكورين ذرعاً فلم يجدوا من هذا الواقع المرير خلاصاً الا الهجرة وترك البلد مرغمين ، ولهم كل الحق في ذلك ، لأن الحرية في بعض الأحيان أغلى من الحياة في ميزان الاعتبار ، أما بعد أحداث عام 2003 فقد زاد الأمر سوءاً على سوء حيث القتل لأسباب طائفية أو عرقية والاختطاف والتهجير وكبت الحريات العامة حتى لقد أصبحنا نعيش في سجن كبير لامنجة منه ولافرار ، لقد مس الكفاءات العلمية الضر من هذا الوضع الشاذ فتساقط الكثير منهم شهداء للغدر واختطف البعض للابتزاز المالي وانتهكت حرمان البعض الآخر وغير ذلك من المحن والمصائب كثير ، فما الذي نتوقع منهم هل يبقون للقتل والاضطهاد منتظرين ام يغادرون البلد وهم صاغرون ؟

ان الاحصاءات الرسمية تشير الى مقتل أكثر من (200) مئتي استاذ جامعي بغيا على يد العصابات الإرهابية واعداء الانسانية والحياة ، فاي مفسدة هذه التي حلت بهذا البلد وكيف لاتنطبق السماء على الأرض من هولها وعظمتها

؟

المطلب الثاني

الحلول المانعة من هجرة ذوي الكفاءات العلمية

بعد تسطير أسباب هجرة الكفاءات العلمية في المطلب السابق ، فإننا سنطرح في هذا المطلب الحلول التي تبطل مفعولها ، فيعود المذكورون الى بلدهم راضين ولخدمته طامحين ، وهذا ماسيتوارد في الآتي :-
أولاً / توفير الحماية القانونية للكفاءات العلمية

سبق منا القول ، ان من أسباب هجرة ذوي الكفاءات العلمية الخوف على حياتهم وحياتهم ، ولهذا فان على الدولة ان توفر الحماية الكافية لأولئك العائدين وتجعلهم في نجوى من العمليات الارهابية العمياء ، وهذا ليس محالاً كأن تبني مجتمعات خاصة بهم تسهل عملية الحماية أو تؤمن تنقلاتهم أو تزودهم بالسلاح للدفاع عن أنفسهم اذا تطلب الأمر ذلك ، ان تحقيق الأمن والأمان لذوي الكفاءات سيضمن عودة المغتربين منهم الى بلدهم فيندفعوا لخدمته متحمسين ويكونوا لبنائه وتطوره تواقين .

ثانياً / تقديم التسهيلات اللازمة لضمان تعيين واعادة تعيين العائدين الى الوطن واحتفاظهم بخدماتهم وحقوقهم التي اكتسبوها في بلاد المهجر وهذا يقتضي :-
أ- تعيين أو اعادة تعيين العائد الى الوطن وباسرع وقت تجاوزاً للجراءات الروتينية على أن يبدأ صرف راتبه اعتباراً من تاريخ دخوله العراق استثناءً من أحكام المادة السادسة عشرة / 1 من قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 المعدل .

ب- احتساب الخدمات التي أداها المغترب في بلاد المهجر كممارسة مهنة لغرض تحديد الراتب بعد تعزيزها بالمستمسكات القانونية وذلك استثناءً من أحكام قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (600) لسنة 1980 .

ج- احتساب الخدمات التي أداها المغترب في بلاد المهجر لأغراض التقاعد استثناءً من أحكام قانون التقاعد الموحد رقم (27) لسنة 2006 المعدل على أن يسدد عنها التوقيفات التقاعدية.

د- الاحتفاظ لذي الكفاءة العائد بالمرتبة العلمية التي حصل عليها في بلاد المهجر اذا كان يعمل في جامعة رصينة معترف بها ، وكانت شروط الترقية فيها مساوية أو أصعب من شروط الترقية في الجامعات العراقية ، وإذا حصل شك في ذلك فانه بالامكان احالة بحوث المذكور الى خبراء من داخل القطر وخارجه لتقويمها على أن تنجز هذه المهمة بأسرع وقت.

ثالثاً / اعفاء ذوي الكفاءة العائد من التبعات القانونية المترتبة على مخالفة القوانين النافذة كأن يكون هارباً من الخدمة العسكرية أو متخلفاً عنها .

رابعاً / منح ذي الكفاءة العائد الامتيازات الآتية :-

- أ- السماح له باستيراد سيارة للاستعمال الشخصي معفاة من الرسم الكمركي .
- ب- تملكه دار سكن أو شقة سكنية باقساط مريحة وان تعذر ذلك تخصيص قطعة ارض له بسعر رمزي ومنحه قرضاً عقارياً لبنائها .
- ج- منحه سلفة مالية لاتقل عن (50000000) خمسين مليون دينار تسترد منه باقساط سنوية وبدون فائدة .

د- رفع السن القانوني لاحتالته الى التقاعد ليكون الـ(70) سنة قابلاً للتمديد لحد سن (75) الخامسة والسبعين وذلك استثناءً من أحكام قانون التقاعد الموحد رقم (27) لسنة 2006 المعدل وقانون الخدمة الجامعية رقم (23) لسنة 2008 .

خامساً / السماح لذوي الكفاءات العائدين بتأسيس جمعيات تعاونية ونقابات لتقديم الخدمات اليهم والدفاع عن حقوقهم أمام الجهات الحكومية وغير الحكومية .

هذا وفي مختتم بحثنا نقول ، أن ماتمنحه الدولة من حقوق وامتيازات لذوي الكفاءات العائدين ، ستسترجعه عطاءً ثراً يضمن ويغني من جوع ، وهذه تجارة لن تبور .